المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/02/2016

Maroc: Le Conseil National des Droits de l'Homme conserve son statut A malgré son manque d'indépendance

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Le Sous-Comité d'Accréditation (SCA) du Comité International de Coordination (CIC) des Institutions Nationales des Droits de l'Homme (INDH) a rendu ses conclusions dans son rapport sur l'INDH marocaine, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Au terme de l'examen du CNDH réalisé en novembre 2015, le SCA a décidé de ré-accréditer l'institution avec le statut A en dépit de plusieurs manquements aux Principes de Paris - un ensemble de normes internationales établies pour assurer l'indépendance des INDH du gouvernement et la promotion et protection efficace des droits de l'homme - en particulier de son manque d'indépendance vis-à-vis de l'autorité royale.

C'est ce manque d'indépendance qui avait poussé Alkarama à recommander, dans sa contribution au SCA en août 2015, le déclassement du CNDH du statut A - réservé aux institutions pleinement conformes aux Principes de Paris - au statut B - accordé aux INDHs considérées comme non-entièrement conformes à ces principes.

À l'inverse, dans son rapport le SCA a commencé par féliciter le Maroc pour avoir inscrit le CNDH dans sa Constitution de 2011, omettant de mentionner que cette disposition n'énonce pas, de manière claire, le mandat, la composition et le champ de compétence du CNDH, ni que le mandat et le fonctionnement de l'institution sont énumérés dans un Dahir royal - un décret de l'exécutif adopté sans consultation du Parlement.

Non seulement le fondement juridique de l'INDH marocaine est insuffisant, mais son indépendance est également compromise, notamment dans le processus de sélection, de désignation, et de destitution des membres du Conseil. Ainsi, pour le SCA, le processus actuel de sélection et de nomination des membres du CNDH n'est « pas suffisamment large et transparent ». Le Dahir prévoit en effet la consultation de la société civile durant le processus de sélection des membres, mais ceux-ci sont en dernier ressort désignés par le Roi, à commencer par le président du CNDH. Par ailleurs, le Dahir devrait consacrer davantage l'immunité fonctionnelle des membres du CNDH en précisant les « actes ou agissements contraires aux engagements liés à la qualité de membre du Conseil » qui justifient la destitution d'un de ses membres.

Alors que l'INDH marocaine est habilitée à recevoir les plaintes des victimes de violations de leurs droits, de nombreuses associations de la société civile marocaine ont constaté que

le CNDH ne jouait pas ce rôle pleinement. Par ailleurs, dans plusieurs cas soumis par Alkarama au Groupe de Travail des Nations Unies sur le Détention Arbitraire (GTDA), tels que celui de Mostafa Hasnaoui, Abdessamad Bettar, Ali Aarass et Mohamed Hajib, le CNDH n'a pas suffisamment réclamé auprès des autorités la mise en œuvre des avis - restés lettre morte - formulés par le Groupe de travail dans lesquels il constate le caractère arbitraire de leur privation de liberté et requiert leur libération immédiate. « L'inertie du CNDH aurait pour effet de conforter les autorités dans leur attitude, notamment leur refus de résoudre le passif des violations des droits de l'homme commises depuis les attentats de Casablanca de 2003, » estime Imène Ben Younes, responsable juridique pour l'Afrique du Nord à Alkarama.

Tout en laissant à l'INDH marocaine le Statut A - particulièrement pour son travail dans le domaine de l'égalité des sexes - le SCA appelle donc le gouvernement à prendre les dispositions nécessaires afin de garantir l'indépendance et la confiance de la population lors de la nomination des membres dirigeants du CNDH, en demandant notamment des réformes afin de renforcer son indépendance et d'élargir ses attributions. Alkarama appelle également le CNDH à se conformer pleinement aux Principes de Paris afin de garantir une réelle indépendance de ses membres vis-à-vis du pouvoir exécutif et d'établir une relation de confiance avec les citoyens.

http://fr.allafrica.com/stories/201602020529.html

الغزالي: هم شهود على انحرافات لايطيقونها

المعتقلون السلفيون يشنون «حرب الأمعاء الفارغة» لفصلهم عن سجناء الحق العام

7894/2

منير أبو المعالي

مواجهة جديدة بين المعتقلين السلفيين الذين أدينوا وفق قانون الإرهاب، وبين السلطات المغربية داخل السجون، تستعمل فيها «الأمعاء الفارغة»، لإجبار إدارة السجون على إعادة تنظيم مكوث السلفيين داخل الزنازين بفصلهم عن سجناء الحق العام. ومنذ 8 يناير الفائت، يخوض 18 سجينا سلفيا إضرابا عن الطعام في سجن تيفلت، وقال بلاغ صدر البارحة عن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، «إن أوضاعهم متدهورة بعد أزيد من 20 يوما من الإضراب».

وبالرغم من أن حرب الأمعاء الفارغة محصورة حتى الآن في سجن تيفلت الذي يضم الكثير من السلفيين، إلا أن عبد الرحيم الغزالي، الناطق باسم اللجنة، أكد لـ«أخبار اليوم» بأن هذه المعركة «ستشمل سجونا أخرى في الفترة المقبلة إن لم ترضخ السلطات للمطلب الرئيس للمعتقلين، أي فصلهم عن سجناء الحق العام».

وكانت إدارة السجون عادة ما تضع المعتقلين السلفيين في أجنحة أو زنازين معزولة عن أجنحة سجناء الحق العام، تفاديا لحدوث أي تأثير من لدن السلفيين على السجناء الآخرين، لكن السلطات غيرت هذه الطريقة في المعاملة، وأصبحت تفرض اختلاطا كبيرا بين المعتقلين السلفيين والسجناء العاديين. ويوضح الغزالي أن «السلطات سعت إلى تغيير منهجيتها في تدبير وجود المعتقلين السلفيين في السجون، لأنها تريد أن تجعل حياتهم جحيما أكثر مما هو عليه الحال عادة، ولدينا حالات كثيرة لمسجونين سلفيين وضعوا في زنازين تضم سجناء الحق العام، ولم يستطيعوا الصبر على ما يحدث هناك.. إن

وقفة سابقة للسلفيين أمام وزارة العدل والحريات

المعتقلين السلفيين يفهمون أن السلطات لا تريد أن تنظر إليهم كسجناء سياسيين، وإنما كسجناء عاديين، ولذلك تتعمد وضعهم بمعية سجناء الحق العام وهي تعرف أن ذلك لن يكون محتملا».

وبحسب الغزالي، فإن «المعتقلين السلفيين يجدون أنفسهم في أوضاع غير مقبولة وهم داخل زنازين مكتظة بسجناء الحق العام.. إن الشكاوى التي تردنا باستمرار تتحدث عن أن المعتقلين السلفيين يجدون أنفسهم في مواجهة مشاهد فظيعة داخل تلك الزنازين، إذ يرون بأم أعينهم ممارسات الشذوذ الجنسي، ولا يستطيعون فعل شيء لأنهم قد يتعرضون للأذى من لدن أولئك السجناء، ناهيك عن أن السلفيين الموجودين هناك يختنقون بدخان سجائر المخدرات والسجائر العادية، وغالبيتهم إما لا يحتمل تلك الروائح، أو يكون مصابا بمرض تنفسي».

ويؤكد الغزالي أن «المعتقلين السلفيين ليس لديهم مشكلة في أن يكونوا موجودين في زنازين بمعية أشخاص آخرين غير سلفيين، لكن الممارسات التي تجري داخل غالبية تلك الزنازين ستجعل أي شخص كيفما كان انتماؤه، يفر من ذلك المكان». موضحا أن الإشكالات المطروحة على إقامة السلفيين في السجون تزايدت حدتها في الفترة الأخيرة، و«كان المعتقلين الإسلاميين أصبحوا هدفا لخطة ترويع معينة».

ورفض مصدر من المندوبية العامة للسجون التعليق على مطالب السجناء السلفيين. ولا يبدو أن إدارة السجون ستستجيب لمطالب السلفيين، فقد تلقى المضربون وعودا في يناير الفائت من لدن مسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية العامة للسجون بمعالجة أوضاع إقامتهم بالسجون، لكن «لم تظهر أي نتائج»، كما يؤكد الغزالي. ورغم ذلك، فإن السلفيين لا يخططون لإنهاء معركتهم، بل ويساندهم السلفيون الموجودون خارج السجون. وقال الغزالي «إن السلفيين سينفذون احتجاجا كبيرا قبالة سجن تيفلت يوم الخميس، لمساندة رفاقهم داخله، ولن نستسلم حتى تستجيب السلطات لمطالب المعتقلين السلفيين باعتبارهم معتقلين سياسيين».

ويزعم السجناء السلفيون أن السلطات تحرمهم من حقوقهم داخل السجون، فقد «حاول مديرو بعض المعتقلات تقليص فترة الفسحة إلى النصف، كما أن الحرمان من الماء أصبح عادة سيئة»، كما يقول الغزالي. وآخر ما حدث هو أن حاول معتقل سلفي الانتحار داخل زنزانته في السجن المركزي بالقنيطرة بحسب ما يفيد به المصدر نفسه، إذ قال «إن معتقلا هناك أقدم على محاولة للانتحار، الأسبوع الفائت، داخل زنزانته، بعدما تحرش به موظف بالسجن خلال زيارة زوجته.. لقد أحس بأن كرامته قد انتهكت، ولم يعد يرى أملا في حدوث تغيير، لأن احتجاجه على طريقة تصرف الموظف قوبلت بوضعه في السجن الانفرادي لمدة 40 يوما، ولذلك قرر أن ينهي حياته هناك، لكنه نجا لحسن الحظ».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعتمد رأيه بشأن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

3586/3

تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في دورته العادية الثامنة والخمسين، التي انعقدت الخميس الماضي بالرباط برئاسة نزار بركة، مشروع رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وكذا مشروع الرأي المتعلق بمشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، واللذين أحيلا على المجلس من قبل رئيس مجلس النواب.

أوضح بلاغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن المجلس دعا ضمن توصياته إلى توضيح اختصاصات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من خلال تخصيص مادة تذكر بمهام المجلس كما تم تحديدها في المادة 169 من الدستور، وتخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى والحقوق الأساسية للإنسان والطفل التي يتعين أن تشكل مرجعية للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (المساواة، المناصفة، المصلحة الأسمى للطفل، مشاركة الأطفال، الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص في وضعية هشة)، مع التنصيص على أن المجلس يعتبر شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.

وأضاف المصدر ذاته أن المجلس اعتبر أنه "من الأساسي أن يتم تمكين المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من إمكانية مخاطبة ومساءلة الحكومة حول المواضيع المتعلقة بالأسرة والطفولة، كما يتعين عليه أن يضمن مشاركة الأطفال في مختلف أشغال المجلس التي تهمهم".

وبخصوص تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وحكامته، أكد المجلس على الطابع الجماعي لتسيير المجلس وعلى استقلاليته، وأوصى باختيار الأعضاء بناء على مهامهم وخبرتهم وتجربتهم والسهر على التوازن بين الأعضاء المتخصصين في شؤون الأسرة والأعضاء المتخصصين في شؤون الطفولة، مبرزا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يشدد على ضرورة عقد الجموع العامة للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بشكل دوري، وذلك على الأقل أربع مرات في السنة.

أما بخصوص رأيه حول مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دراسته لمشروع القانون مجموعة من العوائق المحتملة بخصوص الوقاية من التمييز والنهوض بالمناصفة.

وبعد أن رحب بمجموعة من الاختصاصات المتضمنة في مشروع القانون، لاحظ المجلس الاقتصادي والاستشاري أن مفهوم الحماية لم يتم التأكيد عليه بما في الكفاية، ولهذا يقترح المجلس إدماج، ضمن مشروع القانون، تعريفا لمبدأ المساواة وكذا مبدأ عدم التمييز وتخصيص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في ما يتعلق بالتمييز المرتبط بالنوع، ومنحها اختصاص المخاطبة وأن يتم اللجوء إليها، مبرزا أن باقي أشكال التمييز، من غير التمييز القائم على الجنس، تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولتمكينها من الاضطلاع بمهامها، سجل المصدر نفسه أن يتعين منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الشخصية القانونية والحق في الترافع أمام العدالة ضد أوضاع أو أفعال أو مقترفي التمييز، وتمكين الهيئة من معاينة وضعيات التمييز، واقتراح الوساطة، وتقييم الأضرار المادية والمعنوية للأعمال التمييزية، ومساعدة الضحايا لجبر ضررهم، مشيرا إلى أنه "لأجل هذا، يتعين أن تكون خبرة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز معتمدة ومقبولة من لدن المحاكم". كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم بشكل مستقل عن الانتماءات المهنية والحزبية، على أساس المشاركة الجماعية، والخبرة المؤكدة، والتعددية والتنوع والتكامل بين الخبرات وتشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من مجموعة محصورة بين 25 و 30 عضوا، تعين بشكل شخصي، وتعقد اجتماعا واحدا على الأقل كل 3 أشهر.

وأخيرا، اعتبر المجلس أن الهيئة الوطنية للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يتعين أن تتوفر على أعوان محلفين مكلفين بتلقي الشكايات، وجمع البيانات، ووضع المحاضر، كما أوصى بضرورة النشر الدوري لآراء هيئة المناصفة في الجريدة الرسمية.

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
يومية - سياسية - مستقلة

السلطات المغربية تمنع برلمانياً اسبانياً يدعم «البوليساريو» من دخول مدينة الداخلة الصحراوية

محمود معروف
FEBRUARY 1, 2016

الرباط – «القدس العربي»: منعت السلطات المغربية برلمانيا اسبانيا من دخول مدينة الداخلة جنوب البلاد وأجبرته على العودة إلى جزيرة لاس بالماس من حيث أتى، وقالت إن زيارة هذا البرلماني كانت تهدف لدعم «جبهة البوليساريو» التي تناهض مغربية الصحراء الغربية.

وقالت مصار مغربية، امس الاثنين بالمغرب، ان سلطات مدينة الداخلة أجبرت باكو دينيس، النائب البرلماني عن حزب «بوديموس» اليساري الاسباني، وثلاثة من رفاقة، على العودة إلى جزيرة لاس بالماس بأرخبيل الكناري والواقعة مقابل المدينة.

وقال باكو دينيس إنه كان ينوي قضاء نهاية الأسبوع رفقة أصدقائه الثلاثة، وتقديم مساعدات للأطفال؛ من أدوية وكراسٍ متحركة ولعب، بغية تغطية الحاجيات الضرورية لهذه الفئة.

وقال موقع «لكم» ان البرلماني الاسباني، باكو دينيس، اعتاد زيارة الداخلة، في إطار شخصي، قبل انتمائه لحزب «بوديموس» وحصوله على صفة البرلماني عن «لاس بالماس»، ودأب مرارا على زيارة مدينة الداخلة في أوقات العطل.

وربط البرلماني الاسباني خلال زياراته، علاقات وصداقات قديمة مع مسؤولين، ومنتخبين، وأعيان صحراويين، بالداخلة، ذات طبيعة شخصية واقتصادية.

وتتحسس السلطات المغربية من زيارة ناشطين اوروبيين، خاصة الاسبان، الذين يزورون مدن الصحراء بهدف دعم جبهة البوليساريو ونشطائها، ولا تتحرج من إبعادهم، خاصة إذا كانوا يأتون بصفتهم الشخصية او جمعيات أهلية، رغم أنها تفتح الأبواب للمنظمات الأوروبية والدولية اذا كانت تنوي زيارة المنطقة المتازع عليها بالتنسيق معها.

وقالت مصادر «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» (رسمي مغربي)، إن زيارة النائب البرلماني الاسباني للداخلة، كانت اعتيادية، غير أنها هذه المرة، كانت رفقة مواطنين، إسبان، من بينهم، مطرب شهير بجزر الكناري، اعتادوا زيارة خليج الداخلة، في إطار سياحي وشخصي.

وتحدثت المصادر نفسها عن إقدام دينس ورفاقه «لنية التواصل مع نشطاء حقوقيين، مقربين من جبهة البوليساريو، بالمدينة، الأمر الذي دفع السلطات الأمنية بالمنطقة، إلى أن تجبرهم على العودة للاس بالماس، الا ان منتخبي المدينة، تفاجأوا من منع السلطات الأمنية للبرلماني ومرافقيه من دخول المدينة، في الوقت الذي اعتاد فيه زيارة المدينة بشكل اعتيادي.

وقال حزب «بوديموس»، في بلاغ مقتضب، نقلته صحافية «إليكونوميستا» الاسبانية، انه يستنكر قرار السلطات المغربية منع احد برلمانييه من دخول المغرب واعتبره»انتهاكا لأحد الحقوق الأساسية للأشخاص».

وقالت الصحيفة ان «مجموعة من عناصر الشرطة المغربية صعدت إلى الطائرة وأخبرت الطيار أنه لن يسمح لأربعة ركاب قادمين من لاس بالماس بدخول أرض المملكة المغربية، وذلك بسبب مواقفهم المعادية للوحدة الترابية للمغرب ولسيادته ودعمهم لتوجهات الانفصاليين»، وقالت الأمانة العامة لحزب بوديموس ان قرار السلطات المغربية مدان، لاسيما أن الأمر يتعلق بـ»مبادرة شخصية».

وأضاف البيان، الصادر عن «بوديموس»، أن «المغرب بهذا السلوك ينتهك أحد الحقوق الأساسية للأشخاص، بدافع أن التنظيم السياسي، الذي ينتمي له النائب البرلماني المعني بقرار المنع، يدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، عبر إجراء استفتاء، والمغرب يبقى بعيدا عن الديمقراطية التي يحاول التبجح بها، ويظهر بالملموس طابعه الاعتباطي في التعاطي مع حقوق الإنسان».

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=475351

العبث هذا: البرلمان لم يعقد جلسة لمناقشة اليازمي بعد مرور نصف سنة على تقديم تقريره الشامل

العبث هذا: البرلمان لم يعقد جلسة لمناقشة اليازمي بعد مرور نصف سنة على تقديم تقريره الشامل

صباحًا on: 2016/02/02 7:01:40 In: آش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

كود الرباط /////

بعد مرور نصف عام لا زال الغموض يسود مصير عقد البرلمان لجلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قدمه ادريس اليازمي يوم 16 يونيو 2014 بحضور رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران وعدد من الوزراء، تناول فيه أبرز أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب ولم يحترم البرلمان مقتضيات الدستور وخصوصا الفصل 160 لتخصيص جلسة مناقشة تقرير اليازمي على بعد أربعة أشهر من انتهاء الولاية التشريعية وذكرت مصادر برلمانية ل"كود" ان الأجندة الحكومية قد تكون وراء التأخير خصوصا وان جلسة المناقشة تتطلب حضور وزير الداخلية والعدل والتشريع والعديد من الوزراء للرد على ملاحظات البرلمانيين

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%AB-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-198056/

أسماء في الأخبار

نزار بركة

E 986

بعد هجوم بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتنمية الاجتماعية والتضامن، على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وصفته بمؤسسة «الخوارج»، ردا منها على رأي المجلس بخصوص القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والقانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بدوره رأيا استشاريا بخصوص القانونين المذكورين، تضمن توصيات مهمة حول تركيبة المجلسين وتوسيع اختصاصاتهما، فضلا عن منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الشخصية القانونية والحق في الترافع أمام العدالة، لكن يبدو أن الحكومة مصرة على تمرير القانونين كما صادق عليها المجلس الحكومي، دون الأخذ بعين الاعتبار توصيات المؤسسات الاستشارية الدستورية، التي من المفروض مناقشة الآراء التي تصدرها، قبل عرض القوانين للمصادقة على مجلسي البرلمان.

الملك يعين لجنة رسمية لـ COP22و "الحيطي" مبعوثة سامية للمغرب في القمة

on:فبراير 01, 2016

زنقة 20 . الرباط

على بعد عشرة أشهر من تنظيم قمة المناخ COP22بمدينة مراكش قرر المغرب المرور إلى السرعة القصوى للتحضير لهذا الملتقى العالمي الذي يأتي بعد قمة المناخ بباريس التي بصم المغرب فيها على حضور قوي وفعال.

مصادر ذكرت أن الملك محمد السادس عين مؤخراً أعضاء اللجنة الرسمية والتحضيرية، التي ستتكلف بالسهر على كل التفاصيل التنظيمية واللوجيستيكية لقمة المناخ العالمية المرتقب تنظيمها بمدينة مراكش ما بين 7 و18 نونبر القادم.

وحسب ذات المصادر فقد اختار الملك محمد السادس وزير الخارجية "صلاح الدين مزوار" لترأس هذه اللجنة كما هو الحال مع فرنسا في القمة الماضية،فيما عينت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة "حكيمة الحيطي"،مبعوثة سامية للمغرب للقمة وهو أعلى منصب في اللجنة.

وضمت اللجنة الملكية أيضاً كل من الوالي السابق لمدينة مراكش "عبد السلام بكرات"، مسؤولا عن اللوجستيك و "عبد العظيم الحافي" المندوب السامي للمياه والغابات، مديرا للملتقى ومكلفا بتنفيذ القرارات، و "نزار بركة" رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رئيسا للجنة العلمية.

و عين السفير المغربي السابق في الولايات المتحدة الأمريكية "عزيز مكوار"، مبعوثاً مفاوضاً في القمة و "إدريس اليزمي" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني.

جدير بالذكر أن الوفد المغربي الذي شارك في أشغال قمة الأمم المتحدة حول المناخ الأخيرة بباريس بصم على مشاركة فعالة توجت بحضور الملك محمد السادس لأشغال الافتتاح، فيما كان الوفد المغربي من بين أهم الوفود المشاركة بعرض تجارب رائدة في مجالات اعادة تحويل النفايات والطاقة الشمسية والريحية وبصفته رائداً عالمياً في مجال الطاقات البديلة.

https://www.rue20.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%80cop22-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%B7%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%B9/

كيف يجري التحضير لأول قمة مناخ عالمية يحتضنها المغرب؟

هند رزقي 01-02-2016

شهور فقط تفصلنا عن "كوب22" أول قمة عالمية حول المناخ تنظم بالمغرب، ولأجل ذلك فالتحضير لها انتقل إلى السرعة القصوى، بعد لقاءات أولية كانت عقدت بين وزراء القطاعات المعنية.

وحسب ماذكر موقع "الهافينتونغ بوست" في نسخته المغاربية، فإن الملك عين لجنة مكلفة بالتحضير لقمة المناخ "كوب 22"، التي ستحتضنها مراكش في نوفمبر المقبل، يترأسها صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون وحكيمة الحيطي الوزيرة الملكفة بالبيئة.

أما باقي الأعضاء فهم، عبد العظيم الحافي المندوب السامي للمياه والغابات، الذي عين كمفوض القمة، ونزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وسيكون رئيس اللجنة العلمية للقمة، وسفير المغرب السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، عزيز مكوار، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مكلف بالعلاقات مع الهيآت المدنية، وعبد السلام بيكرات الوالي السابق لجهة مراكش، الذي سيشرف على اللوجستيك.

ووفق ذات المصدر، فإن اللجنة عقدت أولى لقاءاتها نهاية الأسبوع الماضي، بالرباط، حيث تم وضع اللبنات الأولى للاشتغال.

http://machahid24.com/politique/143837.html

تفاصيل منع المغرب لبرلماني عن حزب "بوديموس" من دخول الداخلة

حقوق
البرلماني، باكو دينيس موضوع المنع – أرشيف

عبيد أعبيد01 فبراير, 2016 - 10:14:00
كشفت مصادر محلية جيدة الإطلاع بالداخلة، لموقع "لكم"، عن تفاصيل، منع السلطات المغربية، لنائب برلماني، عن حزب "بوديموس"، اليساري الإسباني، إسمه، باكو دينيس، من دخول مدينة الداخلة، وإجباره على العودة، إلى العاصمة الكنارية "لاس بالماس".
وحسب المعطيات التي إستقاها "لكم"، من مصادر مستقلة، فقد إعتاد البرلماني، باكو دينيس، زيادة الداخلة، في إطار شخصي، قبل إنتمائه، لحزب "بوديموس"، وحصوله على صفة البرلماني، عن "لاس بالماس"، ودأب مرارا على زيارة مدينة الداخلة، في أوقات العطل.
وكشفت مصادر "لكم"، عن ربط البرلماني الإسباني، لعلاقات وصداقات قديمة مع مسؤولين، ومنتخبين، وأعيان صحراويين، بالداخلة، ذات طبيعة شخصية، وإقتصادية.
من جهتها، ذكرت مصادر حقوقية، بالداخلة، عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، ان زيارة النائب البرلماني الاسباني للداخلة، كانت إعتيادية، غير أنها هذه المرة، كانت رفقة مواطنين، إسبانيين، من بينهم، مطرب، شهير بجزر الكناري، إعتادوا زيارة خليج الداخلة، في إطار سياحي وشخصي.
وبالمقابل، تحدثت ذات المصادر، عن "إقدامهم لنية التواصل مع نشطاء حقوقيين، مقربين من جبهة البوليساريو"، بالمدينة، الأمر الذي دفع السلطات الأمنية بالمنطقة، إلى أن تجربهم على العودة لـ"لاس بالماس".
ونقلت مصادر، ان منتخبي المدينة، تفاجؤوا من منع السلطات الأمنية، للبرلماني، ومرافقيه، من دخول المدينة، في الوقت الذي إعتاد فيه زيارة المدينة بشكل إعتيادي.
وكانت السلطات الأمنية، بالداخلة، قد أقدمت يوم أمس الأحد 31 يناير، على منع برلماني إسباني، عن حزب "بوديموس"، من دخول الداخلة، دون تبرير رسمي، لقرار المنع، في الوقت الذي تحدثت فيه تقارير صحفية، عن إرتباطه بـ"إنفصاليين".
وخرج، حزب "بوديموس"، ببلاغ مقتضب، نقلته صحفية "إليكونوميستا" الاسبانية، يستنكر فيه قرار المنع، ويعتبر قرار منع المغرب، لبرلماني عنه، "إنتهاك لأحد الحقوق الأساسية للأشخاص".

http://lakome2.com/politique/droit-humain/10755.html

آخر ساعة

47-9

حوار

مع الناشطة السياسية والحقوقية أمينة بوشكيوة

99

اعتزلت الممارسة السياسية والممارسة الحقوقية أيضا

اشتهرت أكثر عندما تفجر المشكل بينك وبين وزارة التربية والتعليم، لكن الكثير لا يعرف شيئا عن مسارك السياسي ؟

أنا اعتزلت فعلا الممارسة السياسية، لكنني لم أقدم بعد استقالتي من الإطار الذي أنتمي إليه، كعضو مجلس وطني للحزب الاشتراكي الموحد، بعد أن قدمت له من جمعية الوفاء للديمقراطية. وهذه الجمعية هي الجناح الشبيبي الذي انشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المؤتمر السادس. وقد اعتزلت الممارسة السياسية والممارسة الحقوقية أيضا، لأنني أحسست برغبة جامحة في الكتابة، وقد تساءلين ما دخل الكتابة في هذا القرار، سأجيبك بأنني تيقنت بما لا يدع مجالا للشك بأن الممارسة السياسية والكتابة بشكل حر تجلب العداء، وحتى من داخل نفس الإطار، واكتشفت أن اليسار الذي يأخذ على عاتقه الدفاع عن الحرية والديمقراطية، لا وجود له على أرض الواقع، وتجلى ذلك عندما حاولت انتقاد بعض الأمور داخل الإطار الذي أنتمي إليه، فتمت مواجهتي ومهاجمتي وأدركت حينها أن هناك من يريد القول بوجود خطوط حمراء يجب الا تتجاوز خصوصا بالمناضلة

> **تيقنت بما لا يدع مجالا للشك بأن الممارسة السياسية والكتابة بشكل حر تجلب العداء.**

المرأة. تطورت هذه المهاجمة حتى وصلت إلى حد التدخل في كتاباتي حول المرأة والحياة الجنسية والهيمنة الذكورية والصراع الجنسي وغيرها من القضايا التي أعتبر الخوض فيها هو حق فكري، وأن ليس من حق أيا كان أن يدخلني في محاكمة أو نقد أو سخرية أيا كان.

قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، بإصدار توصية حول ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، ثمنها العديد من الحقوقيات والحقوقيين، ما موقف مينة بوشكيوة من هذه التوصية؟

أنا مع هذه المبادرة، وأقول أنه من الضروري تجنيد الترسانة القانونية من أجل إنزال هذه التوصية على أرض الواقع، وليس الاكتفاء بالتوصيات والمطالبة بهذا الحق، وبالرغم من الاعتراف بأن المبادرة والمطالبة بهذا الحق أمران محمود أن في مجال القانون ومجال الحقوق، يبقى تفعيل هذا المطلب أمرا مهما، على اعتبار أن مسألة للذكر حظ الأنثيين أمر متجاوز اليوم، بحكم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولا أفهم كيف أن نحكم الشريعة في هذا الأمر. وأعلن اتفاقي مع الطرح الذي يقول بالمساواة، كوننا في مجتمع أصبحت تشتغل فيه المرأة أكثر من الرجل، بمعنى أنها أصبحت منتجة اقتصاديا وتساهم في دخل الأسرة والذي يفوق أحيانا الرجل، ليأتي هذا الأخير في آخر المطاف، ويرث ضعف المرأة، الإرث الذي قد يكون ما ادخرته الأم أو الأخت أو البنت من كدها في العمل، وهذا لا يقبله لا عقل ولا منطق الذي يدعونا الشرع والدين إلى استعماله.

اختيارك الكتابة بجرأة جعلتك في خانة المغضوب عليهم، وجلبت لك الكثير من المشاكل داخل الأسرة، حدثينا عن ذلك؟

تربيت في أسرة داخل حي شعبي، والكل يعرف معنى كلمة شعبي وما تحمله من دلالات، لكن في المقابل أبي كان رجلا منفتحا جدا، ويمقت التشدد، هذا الأخير الذي لم نكن نعرف له ملامح، قبل أن ينتمي أخي لإحدى الحركات الإسلامية، الذي فرض عليّ الحجاب وأنا لم أتجاوز بعد سن الخامسة عشر، وعندما كنت أحاول نزعه كان يهم بضربي، ولم يحررني منه سوى الزواج بالرغم من أنني كنت لاأزال في مقاعد الدراسة، ثم بعد ذلك جاء الدور على أختي التي تصغرني، إذ تم استقطابها من طرف جماعة العدل والإحسان، وبعد أن كانت فتاة متحررة، ترتدي التنانير القصيرة وتدرس الأدب الفرنسي، أصبحت ترتدي البرقع وتمسك بعصا الحاكم بالحلال والحرام، واستقطبت بدورها أختي الصغرى، فأصبحت أنا أمثل الحالة الشاذة في الأسرة، وهنا بدأت الصراعات، وبعد انتشار كتاباتي بدأت الأسرة بتكفيري قبل أن تقطع صلتها بي، خاصة بعد الاعتداء الذي تعرضت له من طرف أختي القادمة من رحم الأدب الفرنسي وزوجها المنتمي هو الآخر لجماعة العدل والإحسان بدعوى أني خارجة عن الدين.

ما رأيك في هذه الأسماء بسيمة الحقاوي ؟

امرأة في مكان غير مناسب

مليكة مزان؟

عرفتها كأستاذة، ولم أعد أستطيع قراءة كتاباتها لأنها لا تطربني، ولا أحبذ مغالاتها في القضية الأمازيغية

نبيلة منيب؟

مناضلة ومكونة سياسيا، في عهدها عرف الحزب نوعا من الالتفاف حول قيادتها، بحكم طبيعتها المستقطبة.

رشيد بلمختار؟

بيني وبينه "السلام". ●

(الخارجية) تنظم غدا ندوة حول دور المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الانسان

الكويت - 1 - 2 (كونا) -- أعلنت اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية الكويتية تنظيم ندوة حول (دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان) غدا الثلاثاء في مقر معهد (سعود الناصر الصباح) الدبلوماسي.

وقال مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق رئيس اللجنة ناصر الصبيح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم الاثنين ان الندوة تأتي ضمن نشاط فريق تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان.

واشار الى مشاركة محاضرين دوليين في الندوة من بينهم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدكتور محمد الصبار والمسؤول عن ملف المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور نضال الجردي.

وافاد بأن رئيس مكتب حقوق الانسان في وزارة الخارجية المستشار طلال خالد المطيري سيستعرض خلال الندوة الدور المنشود من الديوان الوطني لحقوق الإنسان في المرحلة المقبلة مبينا ان وزارة الخارجية وجهت الدعوات إلى عدد من المختصين في وزارات ومؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية اضافة الى الدبلوماسيين من السفارات الأجنبية المعتمدة لدى دولة الكويت.

http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=629193

أخبار الكويت الان – (الخارجية) تنظم غدا ندوة حول دور المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الانسان

0مشاركة

منذ 24 ساعة 0 16

ملحوظة: مضمون هذا الخبر تم كتابته بواسطة كتاب وكالة الانباء الكويتية ولا يعبر عن وجهة نظر خليج العرب .. الخليج لحظه بلحظه وانما تم نقله بمحتواه كما هو من وكالة الانباء الكويتية ونحن غير مسئولين عن مجتوى الخبر والعهدة علي المصدر السابق ذكرة.

الكويت – 1 – 2 (كونا) -- أعلنت اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية الكويتية تنظيم ندوة حول (دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان) غدا الثلاثاء في مقر معهد (سعود الناصر الصباح) الدبلوماسي.

وقال مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق رئيس اللجنة ناصر الصبيح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم الاثنين ان الندوة تأتي ضمن نشاط فريق تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان.

واشار الى مشاركة محاضرين دوليين في الندوة من بينهم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدكتور محمد الصبار والمسؤول عن ملف المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور نضال الجردي.

وافاد بأن رئيس مكتب حقوق الانسان في وزارة الخارجية المستشار طلال خالد المطيري سيستعرض خلال الندوة الدور المنشود من الديوان الوطني لحقوق الإنسان في المرحلة المقبلة مبينا ان وزارة الخارجية وجهت الدعوات إلى عدد من المختصين في وزارات ومؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية اضافة الى الدبلوماسيين من السفارات الأجنبية المعتمدة لدى دولة الكويت. (النهاية) ح ر ز / ن ف ع

مشاركة

ملحوظة: مضمون هذا الخبر تم كتابته بواسطة كتاب وكالة الانباء الكويتية ولا يعبر عن وجهة نظر خليج العرب .. الخليج لحظه بلحظه وانما تم نقله بمحتواه كما هو من وكالة الانباء الكويتية ونحن غير مسئولين عن مجتوى الخبر والعهدة علي المصدر السابق ذكرة.

http://www.arabsgulf.com/Al-Kwyt/45760.html

L'ECONOMISTE
LE PREMIER QUOTIDIEN ECONOMIQUE DU MAROC

ACTU

QUAND LES UNIVERSITÉS S'EMBRASENT

LES FRICTIONS ENTRE DIFFÉRENTS MOUVEMENTS SOUVENT À L'ORIGINE DES CONFLITS

FACE À UN SYNDICAT D'ÉTUDIANTS AFFAIBLI, DES FACTIONS ONT PRIS LE DESSUS

Édition N° 4699 du 2016/02/02

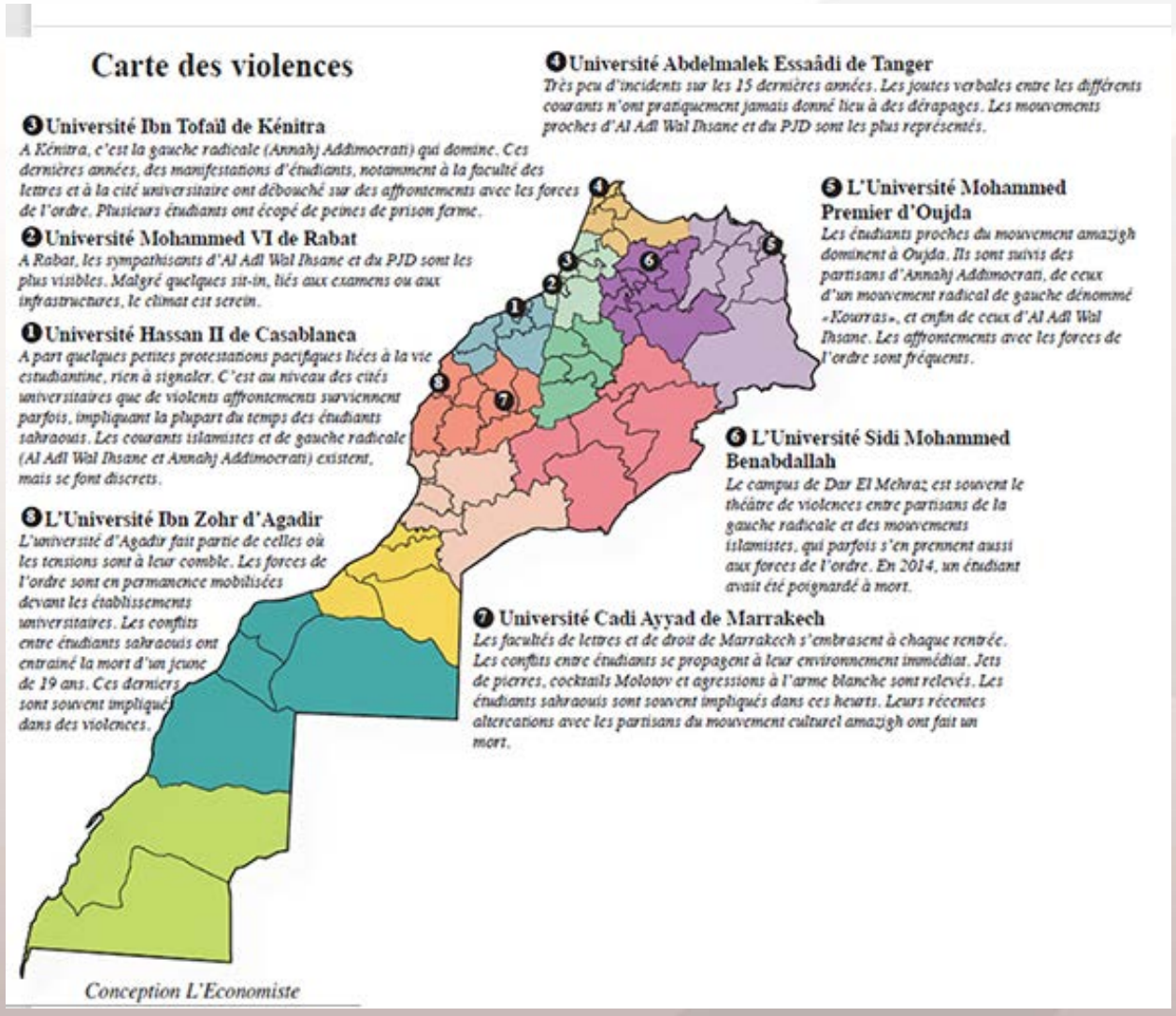

Un mort à Marrakech et un deuxième à Agadir. C'est le bilan des récents heurts qui ont éclaté dans les universités de ces deux villes.

Les courants radicaux, islamistes et de gauche, et les mouvements sahraouis et amazighs, qui ont du mal à cohabiter, sont souvent à l'origine de frictions qui débouchent sur des violences au lourd bilan. Les revendications liées à la vie estudiantine se transforment également parfois en actes de vandalisme et agressions contre les forces de l'ordre. Généralement, les affrontements ont lieu à l'extérieur des établissements, ou dans les cités universitaires.

Les différents courants de pensée s'affrontent depuis des décennies au sein de l'espace universitaire. Les choses se sont certes calmées ces dernières années. Mais les récents incidents nous montrent à quel point la situation est fragile.

L'Union nationale des étudiants du Maroc (UNEM) qui a encadré le mouvement estudiantin sous différentes bannières (Istiqlal, USFP, mouvement marxiste-léniniste ou encore islamiste) sur les dernières décennies, est presque invisible aujourd'hui. Ecartée du paysage universitaire, elle a cédé la place à des factions divergentes.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait justement recommandé en 2014 la levée des restrictions contre l'UNEM. Il a également insisté sur l'amélioration des conditions d'études, et la représentativité des étudiants au sein des conseils d'administration des universités. Ces dernières devraient aussi s'ouvrir un peu plus sur les attentes et préoccupations des étudiants. Ce qui n'est pas toujours le cas.

Ahlam NAZIH

http://www.leconomiste.com/article/983898-actuquand-les-universites-s-embrasent

Avis du Conseil économique, social et environnemental

Le projet de loi ne confère pas à l'Apald de compétences précises en matière de lutte contre les discriminations

Le Conseil économique, social et environnemental vient de rendre son avis sur le projet de loi 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Plusieurs insuffisances ont été relevées. Elles concernent aussi bien la composition de l'Autorité que son champ d'action.

Ph. MAP

Le CESE estime judicieux de donner à l'Apald la possibilité d'agir au niveau international.

Après avoir ausculté le projet de loi 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (Apald), actuellement en discussion au Parlement, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) a relevé plusieurs défaillances auxquelles il recommande de remédier. À commencer par la nécessité de définir le champ personnel d'application de la loi. Car selon le Conseil, le texte tel qu'il est présenté ne précise pas explicitement quelles seront les personnes qui seront couvertes par la loi. Il a également déploré l'absence d'une «définition, même sommaire, des notions d'égalité, de non-discrimination et de parité, que ce soit sur le plan de leur contenu matériel, de leur hiérarchie normative ou de leurs liens instrumentaux». Et de préciser que les expressions «égalité», «parité», et «non-discrimination» sont utilisées systématiquement de façon groupée, sans être différenciées. C'est pourquoi le CESE recommande d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité, en tant que «principe normatif universel et intangible», et de la non-discrimination, en tant que «règle et moyen universels de réalisation et de protection de l'égalité».

L'avis du CESE relève également des défaillances au niveau des compétences attribuées par le projet de loi à l'Apald. «Le texte ne confère pas à l'Autorité de compétences précises en matière de protection contre les discriminations», constate le Conseil. Et d'ajouter que l'Apald n'a pas la compétence, selon la mouture actuelle, d'établir ou de faire établir des procès-verbaux de discrimination, de prononcer des injonctions de cessation des situations ou des actes de discrimination ou d'en nommer les auteurs ou les causes. Un constat que partagent beaucoup d'acteurs féministes. Pour ces derniers, le projet de loi tel qu'il est élaboré par le gouvernement réduit l'Autorité à une coquille vide, compte tenu des compétences qui lui ont été attribuées. L'instance présidée par Nizar Baraka propose dans ce sens que l'Apald soit dotée de la capacité de constater, au niveau régional et local, par procès-verbal, les situations et les actes caractérisés de discrimination (incluant les harcèlements et les traitements inhumains, cruels ou dégradants), d'en nommer les auteurs ou les causes, d'assister les victimes, de déterminer les préjudices et même d'en estimer les réparations. Le CESE recommande aussi de conférer à l'Autorité la compétence de se saisir et être saisie, de se prononcer au sujet des cas de discrimination entre les sexes et au sujet des garanties de non-discrimination en milieu éducatif et scolaire, en milieu carcéral, et en milieu professionnel, dans la fonction et le secteur publics ainsi que dans le secteur privé. L'idée est d'étendre le champ matériel d'intervention de l'Autorité au-delà des seuls domaines de la vie publique. Toujours dans cette optique, le CESE estime judicieux de donner à l'Apald la possibilité d'agir au niveau international. Et ce en lui conférant une mission d'observation et d'intervention à l'international, auprès des institutions habilitées, en faveur du principe d'égalité, pour la parité et pour la lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, en général, et à l'égard des femmes marocaines à l'étranger.

À l'instar du Conseil national des droits de l'Homme, le CESE a appelé à la révision de la composition de l'Autorité pour la parité. Selon lui, la composition de l'Apald, telle qu'elle est prévue dans le projet de loi, lui confère une configuration assimilable à celle d'un conseil restreint plutôt qu'à une institution constitutionnelle, indépendante et collégiale, appelée à contribuer au contrôle des politiques publiques en matière de protection des droits de l'Homme. Aussi, le CESE considère-t-il opportun de revoir le mode de désignation des membres de la future instance. La faible représentation de la société civile est également l'une des faiblesses pointées du doigt par le CESE. ■

Soumaya Bencherki

15853/3

L'Apald n'a pas la compétence, selon la mouture actuelle, d'établir ou de faire établir des procès-verbaux de discrimination, de prononcer des injonctions de cessation des situations ou des actes de discrimination ou d'en nommer les auteurs ou les causes.

LE ROI MET EN PLACE UN COMITÉ DE PILOTAGE DE LA COP22

Par Mohamed Chakir Alaoui le 01/02/2016 à 11h43 (mise à jour le 01/02/2016 à 11h45)
© Copyright : DRLe roi Mohammed VI a approuvé la nomination de 10 membres du comité de pilotage de la COP22 présidé par le ministre des Affaires étrangères Salaheddine Mezouar. Ce comité a tenu en fin de semaine à Rabat sa première réunion de travail axée sur la finalisation d'une feuille de route.
Selon des sources gouvernementales, le souverain a approuvé la désignation de Hakima El Haite, ministre déléguée à l'Environnement, comme envoyée spéciale du Maroc, Abdelaadim El Hafi, haut commissaire aux Eaux et forêts, au poste de commissaire de la COP22 (c'est-à-dire gestionnaire de cette manifestation planétaire) et Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental à la tête du Comité scientifique de la COP22.

L'ancien ambassadeur du Maroc aux Etats-Unis, Aziz Mekouar, a été désigné ambassadeur-négociateur alors que Driss Yazami, président du CNDH est chargé des relations avec la société civile. Enfin, Abdessalam Bikrat, ancien wali de la région de Marrakech, s'est vu confier la responsabilité de la logistique.

A rappeler que la COP22 se déroulera du 7 au 18 novembre 2016 à Marrakech.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-roi-met-en-place-un-comite-de-pilotage-de-la-cop22-62459#.Vq9m3li5El4.facebook

El Khalfi en croisade contre les radios, la presse digitale et la liberté d'expression

01.02.2016 - 21:31

«Il veut entrer dans l'histoire, être le ministre qui a réussi à faire adopter un nouveau Code de la presse. Et pour cela, il est prêt à tout». Cet éditeur de presse qui connaît bien Mostafa El Khalfi le sait pour le vivre : le ministre de la Communication fait tout pour que son Code de la presse passe. L'ancien directeur du journal porte-parole du PJD, «Attajdid», pense déjà son bilan. Dans les grands couloirs du ministère aux destinées duquel il préside, les moins thuriféraires font mine d'en sourire. El Khalfi veut marquer son passage, «être celui qui…». Quel qu'en soit le prix.

Et pour faire passer son projet (très contesté) de Code de la presse, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement a bien montré qu'il ne reculerait devant rien. Y compris en faisant circuler trois versions différentes du projet pour mieux brouiller les pistes et faire taire les protestations.

La présentation du projet de Code de la presse en Conseil de gouvernement a donné le signal. Forcément suspect. Le texte est présenté à la sauvette le 23 décembre. Les ministres n'en sont informés que la veille, en fin d'après-midi. «Qui a eu vraiment le temps de le lire? Soyons honnêtes, personne. Avec le recul, je me dis que c'est exactement cela que voulait M. El Khalfi», admet un ministre. Résultat, le texte est adopté en Conseil de gouvernement.

Le ministre en charge de la Communication a déjà fait adopter deux textes relatifs à la profession : le statut des journalistes et la loi portant création du Conseil national de la presse. Le temps presse.

Les délits de presse conduisent à la case prison !

Le gouvernement est en fin de mandat et El Khalfi sait que la prochaine session d'avril du Parlement sera essentiellement consacrée aux lois électorales et celles organiques.

«Il a une idée fixe: le Code de la presse doit passer sous son mandat. Problème, le texte est loin de faire l'unanimité. La Fédération marocaine des éditeurs de journaux est aussi unanime que le Syndicat national de la presse marocaine: le projet d'El Khalfi est loin de constituer une avancée en matière de liberté de presse et de pratique journalistique. Et pour cause! Si les peines privatives de liberté ont disparu du Code de la presse, elles sont bel et bien présentes dans le Code pénal qui continue de prévoir les sanctions dans les délits de presse, y compris la diffamation. «Le ministre de la Communication doit arrêter de dire que les peines privatives de liberté n'existent plus pour les délits de presse. C'est une

énorme mystification. La profession n'a eu de cesse de réclamer un Code de la presse unifié. Le Conseil national des droits de l'Homme a émis la même recommandation. Rien de cela n'a été fait. Pour juger d'un délit de presse, il faudra encore et toujours passer par le code pénal. De quelle avancée parle-t-on?», s'interroge avec force ce membre du bureau du SNPM.

A l'évidence, il ne fera toujours pas bon d'être journaliste au Maroc devant un environnement juridique liberticide. Il ne fera pas bon, non plus, d'être créateurs d'entreprises de presse digitales ou de radios libres. El Khalfi a décidé de supprimer la manne procurée par les recettes publicitaires de la Marocaine des jeux et des sports qui permettait à ces entités d'exister.

Interdire la publicité des paris mais autoriser le mariage des mineures

Mercredi 27 janvier, l'Association marocaine des radios privées rencontrait le ministre de la Communication pour tirer la sonnette d'alarme et, surtout, examiner les solutions de substitution proposées par un Khalfi plus que jamais en croisade, derrière l'étendard du «halal» contre le «haram». La crise a durement frappé les radios dont une bonne partie craint de mettre la clé sous la porte. «Il a été formel. Pas question de revenir pour lui en arrière. L'interdiction des jeux de hasard et des paris sportifs est étendue aux radios privées et à la presse digitale. Tout le monde sait qu'il le fait pour des raisons idéologiques même si, lui, invoque la protection des mineurs. Que fait ce gouvernement contre le travail des mineurs? Que fait-il pour lutter contre la déscolarisation des enfants mineurs? Plus choquant encore, que font Benkirane et ses ministres pour interdire le mariage des filles mineures?» , se demande ce promoteur passionné de radio. La rencontre avec l'Association des radios libres n'a abouti sur rien de concret. Des promesses de solutions sur fond de logorrhée ministérielle…

» Source de l'article: liberation

http://www.journaux.ma/actualite/19599